الأمم المتحدة

A/C.5/58/SR.41

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
7 March 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الحادية والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٤ أيار/مايو ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كمونتشيك ..... (الجمهورية التشيكية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية:

السيد كوزنتسوف

المحتويات

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٨ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-33577 (A)

0433577

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

البند ١٤١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

البند ١٤٣ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)

(أ) بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت

البند ١٤٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

البند ١٤٥ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

البند ١٤٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

بيان وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية

١ - **السيدة برتيني** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية) قالت إن المنظمة تحتاج إلى قاعدة مالية قوية كي تنفذ المهام المهمة الكثيرة التي عهدت الدول الأعضاء بها إليها. ولذا فتحسين الوضع المالي للأمم المتحدة يظل ذا أولوية عالية بالنسبة للأمين العام.

٢ - وأضافت أنها تركز في عرضها على ثلاثة مؤشرات أساسية هي: السيولة الموجودة؛ ومستوى الاشتراكات المقدرة والمبالغ المسددة؛ والديون للدول الأعضاء. وإذا كان عام ٢٠٠٣ عاما حسناً بوجه عام فقد بقيت بعض الشواغل الخطيرة. فالأرصدة النقدية في نهاية العام هبطت هبوطا طفيفاً من ٣٦٧ ١ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٣٥٢ ١ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وكانت النتائج فيما يتعلق بالمؤشر الثاني مشجعة بشكل متواضع: فقد انخفضت جملة الاشتراكات غير المسددة بمقدار ٨١ مليون دولار لتصل إلى ٦٠٣ ١ ملايين دولار، وهو أدنى مستوى منذ عام ١٩٩٣. ومع هذا ظلت المبالغ غير المسددة كبيرة. كذلك يبين المؤشر الثالث تحسنا كبيرا. فحملة الديون للدول الأعضاء في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بلغت ٤٣٩ مليون دولار، أي نقصت بمقدار ٢٤٦ مليون دولار عند عام ٢٠٠٠.

٣ - وأما عند الأرصدة النقدية فقالت إن الدفعات المحصلة والائتمانات المطبقة فاقت التقديرات الصادرة كل عام على مدى الأعوام الثمانية السابقة باستثناء عام ٢٠٠٠. وهكذا ففي عام ٢٠٠٣ بلغت جملة المدفوعات ٤ مليارات من الدولارات وكانت الاشتراكات المقدرة ٣,٩ مليارات. وأنهت الميزانية العادية والحسابات الاحتياطية المتصلة بها، العام برصيد صاف ٢٣ مليون دولار بسبب المقبوضات والمصروفات التي نقضت عن المتوقع. وإذا كان ذلك المبلغ أقل منه في عام ٢٠٠٢ فلم تكن ثمة حاجة إلى اقتراض متلازم. وأتيح رصيد صاف بلغ ١٦ مليون دولار لخطة رأس المال الرئيسية وسوف يرحل إلى الفترة المالية الحالية. وبلغت جملة الأرصدة الصافية في حسابات حفظ السلام في نهاية العام ٣٨٦ ١ مليون دولار وهي تزيد بمقدار ٢٣ مليون دولار عنها في عام ٢٠٠٢ وبمقدار ١٨٨ ١٠ دولار عما كان متوقعاً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وتعكس هذه النتيجة مقبوضات أكثر مما كانت متوقعة. ومصروفات نهائية نقصت بنسبة ٥ في المائة عن المستوى المسقط. غير أن بعض البعثات شهدت عجزا في السيولة وكان نطاق الاقتراض المتلازم محدوداً. وظل وضع السيولة للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين متدهوراً. فبعد أن أنهيا عام ٢٠٠٢ بعجز صاف ضئيل بلغ العجز ٧٣ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٣.

٤ - وفيما يتعلق بالمؤشر الثاني ومستوى الاشتراكات المقدرة والمبالغ المسددة قالت إن الاشتراكات المقدرة الإجمالية زادت من ٣,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٣,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٣. وعوض الانخفاض البسيط بمقدار ٢٤ مليون دولار لحفظ السلام بالزيادات بمقدار ٢٦٠ مليون دولار للميزانية العادية و٢٦ مليون دولار للخطة الرأسمالية الرئيسية و١٨ مليون دولار للمحكمتين.

٥ - وقالت إن من دواعي غبطتها أن تعلن أن ١٣١ دولة عضوا سددت اشتراكاتها المقدرة بالكامل في الميزانية العادية بحلول نهاية عام ٢٠٠٣ وبذلك ينتهي الاتجاه السلبي الذي كان واضحا منذ عام ٢٠٠٠ حين بلغ العدد ذروته وهي

١٤١ دولة عضوا. غير أن الاشتراكات غير المسددة ازدادت بالفعل لتبلغ جملتها ٤٤٢ مليون دولار في نهاية العام. فالولايات المتحدة عليها ٦١ في المائة من المبلغ غير المسدد، والبرازيل ١٢ في المائة والأرجنتين ٩ في المائة واليابان ٤ في المائة. وهناك نحو ٥٦ دولة عضوا أخرى مدينة في مجموعها بنسبة ١٤ في المائة من المجموع. وبلغت الاشتراكات غير المسددة لحفظ السلام، ١ ٠٦٦ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٣ أي أقل منها في عام ٢٠٠٢ بمبلغ ٢٦٩ مليون دولار. والولايات المتحدة مدينة بنسبة ٤٥ في المائة من ذلك المبلغ، بينما هناك ٨ مساهمين من بين كبار المساهمين الآخرين وعددهم ١٤ مساهماً يبلغ دينهم جميعا ٢٥ في المائة. أما عن المحكمتين فإن الاشتراكات غير المسددة بلغت أكثر من مثليها لتصل إلى ٨٨ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٣. واليابان مدينة بنسبة ٤٦ في المائة من المبالغ المستحقة، والولايات المتحدة ١٤ في المائة والاتحاد الروسي ١٢ في المائة والبرازيل ١١ في المائة والأرجنتين ٥ في المائة؛ و١٠٦ دول أعضاء أخرى مدينة بالباقي وقدره ١٢ في المائة.

٦ - وباختصار فإذا كان الوضع الإجمالي لحسابات حفظ السلام قد تحسن فقد أنزلق وضع الميزانية إلى حد ما، وساء الوضع المالي الخطير بالفعل بالنسبة للمحكمتين بدرجة كبيرة. غير أنها أشارت بارتياح إلى أن ٢٧ دولة عضوا هي

أذربيجان والأردن واستراليا وألمانيا والبرتغال وترينيداد وتوباغو والجماهيرية العربية الليبية وجنوب أفريقيا والدانمرك ورومانيا وسلوفاكيا وسنغافورة والسويد وسويسرا وسيراليون وغانا وفنلندا وفيجي وكندا والكويت ولاتفيا والمملكة المتحدة ومنغوليا وموناكو والنرويج ونيوزيلندا وهندوراس قد سددت اشتراكاتها المقررة بالكامل بحلول نهاية عام ٢٠٠٣.

٧ - وقالت أيضا إن من دواعي غبطتها أن تبلغ اللجنة بأن مجموع الديون للدول الأعضاء مقابل تكاليف القوات والمعدات قد هبطت من ٧٠٣ ملايين دولار في بداية عام ٢٠٠٣ إلى ٤٣٩ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وأصبحت الالتزامات الجديدة مقابل المعدات المملوكة للوحدات أدنى كثيرا من المتوقع بسبب تأخر نشر فرقة العمل والقوات التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتخفيض بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، فقد تم ذلك بأسرع من المخطط أصلاً. وإضافة إلى هذا سددت دفعات لتكاليف القوات أكثر مما كان متوقعا. والواقع أن المنظمة تمكنت من دفع تكاليف القوات في معظم البعثات حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بدلاً من أيلول/سبتمبر الذي كان متوقعاً. ويظل الأمين العام على التزامه بالحد بقدر الإمكان من مبلغ الدين للدول الأعضاء مع مراعاة احتياجات البعثات. ومع هذا، فقدرته على ذلك تعتمد على مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية للمنظمة.

٨ - وانتقلت إلى آفاق عام ٢٠٠٤ وأشارت إلى أنه في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ كانت ١٨ دولة هي: أذربيجان واستراليا وأيرلندا وجنوب أفريقيا والدانمرك وسلوفاكيا وسنغافورة والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكازاخستان وكرواتيا وكندا ولاتفيا وموناكو والنمسا ونيوزيلندا قد سددت جميع اشتراكاتها المقررة المستحقة والتي حل موعد سدادها.

٩ - وارتفعت تقديرات الميزانية العادية لعام ٢٠٠٤ بأكثر من ٧٣ مليون دولار. وبحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ كانت اشتراكات قدرها ٦٦١ مليون دولار قد سددت أي بزيادة ٢٦ مليون دولار عنها في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٣. وبحلول هذا التاريخ نفسه كانت ٧٧ دولة عضواً قد سددت بالكامل اشتراكاتها المقدرة للميزانية

العادية، في حين سددت ٨١ دولة ذلك في الشهور الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٣. وفيما يتعلق بالسيولة النقدية فقد أشارت مع الأسف إلى أن الإسقاطات الراهنة تبين ضرورة إجراء اقتراحات متلازمة في وقت لاحق من العام. فمن المنتظر أن تنهى الميزانية العادية والحسابات المرتبطة بها هذا العام بعجز في السيولة بمقدار ٢٧ مليون دولار. ولذا فقد حثت الدول الأعضاء على سداد متأخراتها واشتراكاتها المقدرة في الميزانية العادية لعام ٢٠٠٤.

١٠ - واستطردت قائلة إن السيولة لحفظ السلام ستصل جملتها إلى ٩٣١ مليون دولار في نهاية العام. وروعي في هذا الرقم العائد المزمع إلى الدول الأعضاء بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وقدره ٨٤ مليون دولار من الأرصدة النقدية في حسابات البعثات المنتهية. وفضلاً عن ذلك سيطلب من الجمعية العامة قريبا أن تبت في إعادة ٩٤ مليون دولار أخرى. وفي الوقت الراهن، يتوقع أن يتجاوز مجموع التزامات البعثات المنتهية مجموع السيولة النقدية في تلك البعثات. وهذا يوجد مشاكل خطيرة لأن السيولة النقدية من البعثات المنتهية هي المصدر الوحيد الذي يمكن استخدامه للاقتراض المتلازم إذا نفدت السيولة من الميزانية العادية أو المحكمتين.

١١ - وتكلمت عن أن التوقُّعات المالية للمحكمتين قائمة. فالاشتراكات المقدرة في عام ٢٠٠٤ تبلغ ٢٧٣ مليون دولار بينما المحصل منها للآن يبلغ ١٨٠ مليون دولار. واضطرت حسابات المحكمتين إلى الاقتراض في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وربما تضطر إلى ذلك مرة أخرى في تموز/يوليه. وبحسب التوقعات الحالية فإن المحكمتين تنهيان العام بعجز في السيولة قدره ١٠٠ مليون دولار. وهذا المنظور غير مقبول. ولذا فقد جمدت الإدارة التعيينات وخفضت العمليات. ومع ذلك فما لم تقدم الدول الأعضاء دفعات جديدة في أقرب وقت سيتطلب الأمر إجراءات أخرى. ولا مجال للمبالغة في تقدير حجم الأزمة المالية التي تواجه المحكمتين.

١٢ - وأضافت أن الالتزامات الجديدة لتكاليف القوات والمعدات تبلغ نحو ٩٤٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٤، وكانت ٦٠٧ ملايين دولار في عام ٢٠٠٣ بسبب التشغيل التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والانتشار الكامل لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي سيعوضه تقليص حجم بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ومن المتوقع أن تزيد الدفعات للدول الأعضاء مقابل تكاليف القوات، من ٤٥٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ٥٦٧ مليون دولار. غير أنه ينتظر أن تهبط الدفعات مقابل المعدات المملوكة للوحدات من ٤١٧ مليون دولار إلى ٢٤٧ مليون دولار. ويعكس هذا الإسقاط التأخير بين نشر القوات والمعدات وتوقيع مذكرات التفاهم والمصادقة على المطالبات المتعلقة بالبعثات الجديدة. وينبغي أن ينظر إلى الزيادة المتوقعة في المبالغ المدينة مقابل القوات والمعدات، في سياق الطفرة في أنشطة حفظ السلام. وإذا أريد أن تتلافى المنظمة ارتفاع مستويات الديون للبلدان المساهمة بالقوات فلا بد من أن تسدد جميع الدول الأعضاء اشتراكاتها المقدرة لحفظ السلام بالكامل وفي مواعيدها.

١٣ - واستطردت قائلة إنه على الرغم من أن الحالة المالية للأمم المتحدة لم تتغير جذرياً فهناك بعض الأسباب للقلق. ومن ثم فإذا كان المتوقع أن تظل السيولة النقدية لحفظ السلام على مستوى مقبول فإن العجز في السيولة يبقى قائما في بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، ويتوقع أن يزداد الدَين للدول الأعضاء. وفي حالة إنشاء بعثات جديدة فإن الخبرة الماضية توحي بأن الاشتراكات المقدرة لن تصل قبل مضي

١٢٠ يوماً تقريبا. ومع ذلك فالمرجَّح أن يستغل الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام، مصدراً للسيولة، استغلالاً كاملاً. أما عن المحكمتين فاستمرار عملهما محفوف بالمخاطر بسبب العجز الكبير المحتمل في السيولة النقدية.

١٤ - ويبقى حل تلك المشاكل في أيدي الدول الأعضاء. وببساطة تامة فإن عليها أن تفي بالتزاماتها للأمم المتحدة بالكامل وفي مواعيدها.

البند ١١٨ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع) (A/58/5، المجلد الثاني، وA/58/737 وA/58/759)

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع) (A/57/765 وA/58/7 وA/58/702 وA/58/703 وAdd.1 وA/58/705 وA/58/706 و A/58/707 وA/58/715 وA/58/724 وA/58/732 وA/58/759 وAdd.9 وA/58/760)

١٥ - **السيد ويتز** (أوروغواي): ربط بين تعليقات وفده على بندي جدول الأعمال ١١٨ و١٣٤ وأعرب عن ارتياحه للتخفيض بنسبة ٢٣ في المائة في الدفعات المستحقة لعمليات حفظ السلام الجارية، مما قلَّل من التأخير في الدفع للبلدان المساهمة بالقوات. غير أن مبالغ السيولة النقدية الموجودة المخفضة للبعثات المنتهية تستدعي القلق.

١٦ - وقال إن طول أمد الاشتراكات المقدرة غير المسددة، مع ما يصاحبها من عدم تيقن متفاوت بشأن استردادها أثر على قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها المالية، خاصة وأن الأمم المتحدة لم تتحسب لاحتمال عدم تحصيل المبالغ المستحقة من الدول الأعضاء. ففي حالة أوروغواي، لا تزال مستحقاتها عن القوات التي أرسلتها إلى كمبوديا لم تدفع وقد مضى عليها ١٠ سنوات. وقد حثت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، في آخر تقاريرها (A/58/767) اللجنة الخامسة على إيجاد حلول عملية لتلك المسألة المعلقة منذ أمد بعيد. وأضاف أن وفده يأسف لأن التقرير عن جدوى توحيد حسابات عمليات حفظ السلام المختلفة، الذي طلبت الجمعية العامة تقديمه إليها في دورتها الثامنة والخمسين لم يصدر للآن. وقال إنه يتفق مع ملاحظة مجلس مراجعي الحسابات على أن البيانات المالية لعمليات حفظ السلام تعكس قضايا عديدة طال أمدها وظلت بلا حل، واستغرب كيف أن الأمانة العامة نظرت إلى البدائل المتاحة للجمعية العامة لحل المشكلة، وتساءل عما إذا كان من الممكن استخدام فائض الفائدة التي يولدها الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام للبدء في التخلص من الديون المستحقة للدول الأعضاء عن البعثات المنتهية. وقال إن الأمانة العامة ينبغي أن تضطلع بدور أكثر دينامية في إيجاد حل.

١٧ - وأضاف أن وفده تساوره شواغل كذلك إزاء نقص مشاركة البلدان النامية في نظام المشتريات. فينبغي أن تتخذ الخطوات التي تكفل أن يدرك كل الموظفين الذين لهم علاقة بعملية المشتريات المبادئ التوجيهية الخاصة بالمشتريات.

١٨ - وباعتبار أن أوروغواي من البلدان المساهمة بقوات فهي تشعر بالقلق إزاء عقود توريد التموين وإزاء الظروف التي تصل فيها الأغذية والاعتبارات المهمة للحفاظ على معنويات القوات. وهي تؤيد الشكوك التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية من أن المقاول ذا الموارد الجوية المحدودة تكون لديه قدرة لتوصيل التموين إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أفضل من البعثة ذاتها التي لديها أسطول جوي ضخم لا يستغل بالكامل. وأضاف أن عادات الأكل التي تمارسها القوات ينبغي أيضا أن تؤخذ في الحسبان عند إبرام العقود مع موردي الأغذية.

١٩ - **السيد ويتمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن تقرير مجلس مراجعي الحسابات يزود الدول الأعضاء بنظرة شاملة على الوضع المالي لبعثات حفظ السلام وتشغيلها، بعد أن زاد حجمها زيادة كبيرة وكذلك تعقيداتها وتكاليفها في السنوات الأخيرة. وقد ساعد عمل مراجعي الحسابات في الميدان على بناء ثقافة مساءلة في الأمم المتحدة وهي المسؤولة عن كفالة الامتثال للنظم وكفالة عدم إهدار الأموال التي تقدمها الدول الأعضاء. كذلك قدم المحاسبون والمراجعون معلومات ومشورة قيِّمة إلى مديري البرامج يستخدمونها في تنقيح وتحسين عملياتهم. وقال إن دور مجلس مراجعي الحسابات، بوصفه هيئة المراقبة الخارجية للأمم المتحدة، جزء هام من الجهود المبذولة لصون وتحسين الإدارة المالية والمساءلة على كل مستويات المنظمة.

٢٠ - ووفده يشعر بالغبطة لأنه علم من مراجعي الحسابات أن التحسينات الكثيرة في إدارة عمليات حفظ السلام تستند بقدر كبير إلى تنفيذ توصيات المراجعة السابقة. غير أنه يشعر بالإحباط وخيبة الأمل لعلمه باستمرار حالات سوء الإدارة والتأخير الطويل في المشتريات ونقص الامتثال للنظم والإجراءات. وقال إن وفده وإن كان يتفهم أن عمليات حفظ السلام تعمل في ظروف دينامية وصعبة بدرجة عالية في الغالب فذلك ليس عذراً للثغرات والضوابط الداخلية. فينبغي للمديرين وموظفيهم، بدلا من ذلك، أن يستغلوا الظروف الصعبة لاتباع ممارسات الإدارة الجيدة بكل قوة.

٢١ - وأضاف أن وفده يود توضيح عدد من القضايا. فهو أولا، يرحب بالمعلومات عن الخطوات الإضافية المتخذة للتعجيل بتصفية الممتلكات. وعلى الرغم من أن العملية أصبحت أسرع ظلت معظم البنود المستهلكة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ معلقة لقرابة عام. ومن المهم أيضا معرفة الخطوات التي اقترحت لتسوية الحسابات المستحقة للدول الأعضاء منذ فترة طويلة، والجهود التي تبذلها الأمانة العامة لحل قضايا التبرعات المدفوعة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بعد أن ظلت غير مسددة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، والالتزامات التراكمية غير المسجلة في حسابات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

٢٢ - وقال إن وفده يود أيضاً أن يعرف الخطوات التي تتخذ لضمان قدرة شعبة المشتريات على دعم مخزونات الانتشار الاستراتيجي. وهو يعرب عن قلقه لاكتشاف تلكؤ كبير في تجديد مخزونات الانتشار الاستراتيجي ولعدم وجود اتفاقات خطية لتحميل البعثات مسؤولية سداد التكاليف المتفق عليها في وقتها، ولذا فهو يرحب بالمعلومات عن التقدم الذي أحرز في تصحيح الوضع. وأضاف أخيرا أن وفده يشعر بالقلق لأن مشاكل تأخير المشتريات لا تزال راسخة في المنظمة، ويطالب الإدارة باتخاذ الخطوات الضرورية لتحميل مديري البرامج مسؤولية تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. وينبغي أن تتخذ الأمانة العامة كل الإجراءات اللازمة للتصدي للمشاكل المذكورة في تقرير المجلس كي تصبح عمليات حفظ السلام أكثر فعالية وكفاءة.

٢٣ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): تكلمت نيابة عن المجموعة الأفريقية فقالت إن المجموعة تولي اهتماماً كبيراً لوظائف الأمم المتحدة في المراقبة، وتؤيد تماماً أعمال مجلس مراجعي الحسابات. ومن دواعي غبطة المجموعة تزايد امتثال الإدارة لتوصيات المجلس وتتفق مع اللجنة الاستشارية في ألا يراقب المجلس معدل تنفيذ التوصيات فحسب بل وجودته أيضاً. فبالنسبة للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ لاحظت المجموعة تكرار عدد من النتائج التي توصل إليها المجلس في مراجعته السابقة، وهي تحث الأمانة العامة على تأكيد المسؤولية عن التنفيذ وأُطره الزمنية.

٢٤ - ورغم الوضع المالي المستقر نسبياً لعمليات حفظ السلام، والتحسن الذي طرأ على تسوية الديون للدول الأعضاء فإن المجموعة تظل على قلقها إزاء تأثير التأخر المديد في تسديد الاشتراكات المقدرة بما يصحبه من عدم يقين متباين بشأن استردادها، على قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها المالية. فنقص السيولة النقدية في عدة بعثات نشطة ومغلقة يؤثر على قدرة المنظمة على تسوية الالتزامات المستحقة والسداد للبلدان المساهمة بالقوات والتي معظمها في أفريقيا، ناهيك عن تشغيل البعثات العاملة. فينبغي لذلك أن تبادر البلدان الأعضاء جميعا إلى سداد اشتراكاتها المقدرة، بالكامل وفي مواعيدها ودون شروط.

٢٥ - وقالت إن المجموعة سعيدة بالتقدم الذي أحرزته الإدارة في إغلاق الصناديق الاستئمانية غير العاملة، وفي تصفية التزامات الوحدات غير المسددة عن الخدمات المقدمة إلى البعثات المنتهية في أنغولا، وتحديد قيودات تسوية المعدات غير الموسَّعة. وينبغي أن تحول الأمانة العامة كذلك دون التأخير غير الضروري في شطب المعدات والتصرف فيها، وأن تتصرف في المعدات العتيقة من أجل الصالح المالي للمنظمة، وأن تتلافى عدم التساوق في تحديد وتسجيل المعدات العتيقة وتعيد النظر في سياسات إدارة الموجودات تجنباً لتراكم المعدات الهرمة في بعثات حفظ السلام.

٢٦ - وأضافت أن المجموعة تسلم بأن مخزونات الانتشار الاستراتيجي لا تزال في مرحلة مبكرة من التنفيذ وأن هناك دروسا قيمة تستفاد من نشر المخزونات على البعثات في كوت ديفوار وليبريا. فينبغي أن تتخذ الأمانة العامة الإجراء الذي حدده المجلس لضمان التوقيت المناسب لتمويل وتجديد المخزونات، والتسجيل السليم للمعاملات والشحنات وتناوب المخزونات قبل أن تصل إلى المستويات الحرجة، وخاصة في ضوء نشر البعثات المنشأة حديثاً.

٢٧ - وقالت إن المجموعة سعيدة لأن الأمانة العامة وبرنامج الأغذية العالمي اشتركا في إعداد ونشر معايير طيران جديرة لحفظ السلام والنقل الجوي لأغراض إنسانية، وهي تتطلع إلى تلقي التقييمات المقترحة عن الامتثال للمعايير الجديدة وعن إسهامها في تحسين إدارة الموجودات الجوية والسلامة الجوية. غير أن بعض بعثات حفظ السلام لا تكمل دائما نماذج إخلاء المسؤولية أو إجراء استقصاءات الطيران، وبذا تعرض المنظمة للمشاكل. وفي حين تعترف المجموعة بأن الإدارة اتخذت خطوات لمعالجة النتائج التي توصل إليها المجلس من أن بعثات حفظ السلام تكرر فشلها في تقديم تقارير تقييم الأداء إلى المقر، وبذا تعطل تقييم أداء البائعين أو امتثال المشغلين الجويين للعقود، فلا بد من اتخاذ تدابير أخرى لضمان وفاء المتعاقدين بالشروط التقنية لسلامة العمليات الجوية وفعاليتها بالقياس إلى تكاليفها.

٢٨ - واستطردت قائلة إن الإدارة ينبغي أن تعجل بتنفيذ مدونة أخلاق تنظم إدارة المشتريات والعقود. والمجموعة تؤيد التوصيات بالعمل على الحد من فترات التنفيذ في دورة المشتريات ضماناً لحسن توقيت خطط المشتريات وتقديمها وفعالية استخدامها في بعثات حفظ السلام، والتأكد المسبق من مؤهلات البائعين قبل تسجيلهم على القائمة، وتقييم أحدث المعلومات المالية عن البائعين المحتملين، ومنع تجديد أو تمديد العقود دون الحصول على تقييمات البائعين. وأضافت أن زيادة تفويض الصلاحيات للبعثات ينبغي أن يعجل بعملية المشتريات ويمكن مسؤولي المشتريات من زيادة الشراء من الاقتصادات المحلية والإقليمية التي أثقل الصراع كاهلها.

٢٩ - وأوضحت أن المجموعة ترحب بزيادة التنسيق والتعاون بين هيئات الرقابة في تخطيط أنشطة مراجعة الحسابات بقصد تعزيز الاستفادة المُثلى من موارد المراجعة، وتكاملية الجهود واتساع تغطية مناطق المراجعة. وهي تشير إلى طلب الجمعية من الأمين العام والرؤساء التنفيذيين

للصناديق والبرامج أن يدرسوا الهياكل الإدارية والمبادئ والمساءلة في كل نواحي منظومة الأمم المتحدة، وتؤكد طلبها من الأمانة العامة استكمال حالة الاستعراض.

٣٠ - **السيد فريد** (المملكة العربية السعودية): رحب بتوصية اللجنة الاستشارية بزيادة التنسيق بين هيئات الرقابة وزيادة عدد المؤشرات القابلة للقياس في الميزانيات المقترحة لعام ٢٠٠٤، ولكنه يعرب عن استمرار قلقه لعدم قدرة النظام المالي الحالي على أن يعزو ويراقب موارد وتكاليف التشغيل ويسجلها بصورة تلقائية في إطار الميزنة القائمة على الناتج بالنسبة لكل بعثة. وقال بضرورة اتخاذ إجراء لعلاج ذلك الوضع، واستنباط نظم مالية ترتبط بنظام شامل لمعلومات البرامج بغية ضمان نسبة طلبات الموارد بصورة مباشرة بالنواتج والإنجازات، وتيسير قياس الأداء وإعداد التقارير عنه. كما أعرب عن قلقه لأن مؤشرات الإنجاز والنتائج بالنسبة لعدد من البعثات لم تحدد بدقة، ولأن مكتب خدمات المراقبة الداخلية وجد أن متوسط فترة تنفيذ التعيينات أطول كثيراً من هدف الـ ١٢٠ يوماً.

٣١ - وفيما يتعلق بتحويل الوظائف من السلسلة ٣٠٠ إلى السلسلة ١٠٠ من نظام الموظفين قال إن وفده يرحب بتوضيح آثاره المالية الكاملة وتأثيره على سياسة التعيينات الحالية وهي عدم فتح الوظائف المعنية للمسابقة، واحتمال التغييرات في تطبيق السلسلة ٣٠٠ من نظام الموظفين، وولاية الأمانة العامة لتحويل وظائف من السلسلة ٣٠٠ إلى السلسلة ١٠٠ من نظام الموظفين، وتأثير ذلك التدبير على التوزيع الجغرافي للموظفين.

٣٢ - وأضاف أنه يتفق مع اللجنة الاستشارية في أن استخدام البعثات الطائرات النفاثة التنفيذية يجب أن يخضع للاستعراض، وأن تضارب المصالح في عملية الشراء يجب أن يمنع عن طريق الحفاظ على الفصل بين واجبات جميع الموظفين المعنيين بالمشتريات. وهو يعرب عن قلقه لأن الموظفين المعنيين بالمشتريات لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا علم لهم بالمبادئ التوجيهية الخاصة بالمشتريات، وهو يود أن يعرف التدابير التصحيحية التي ستتخذ.

٣٣ - واستطرد قائلا إن وفده يرحب بتوضيح ممارسة بعض البعثات التي سجلت البائعين المحتملين في قوائمها الحاسوبية دون التأكد السابق من مؤهلاتهم وهو المطلوب منهم إجراؤه بموجب البند ٥-٤ من دليل المشتريات. ويتفق الوفد مع توصية المجلس بأن تسجل الإدارة كل الشحنات من مخزونات الانتشار الاستراتيجي في نظام معلومات الإدارة المتكاملة بالتزامن مع نقلها، ولكنه يرحب بمزيد من توضيح تلك التوصية والوسائل المختلفة لتجديد المخزونات، الأمر الذي تسبب في فترات انتظار لا لزوم لها.

٣٤ - **السيد هالبواش** (المراقب المالي): قال إن الأمانة العامة تقدر ملاحظات مجلس مراجعي الحسابات وإن من الممكن أن تعزى التحسينات الكثيرة مباشرة إلى توصيات المجلس السابقة. وسترد الأمانة العامة على أسئلة الدول الأعضاء خلال المشاورات غير الرسمية، ولكنه يود التطرق الآن إلى بعض قضايا محددة.

٣٥ - ففيما يتعلق بالحسابات المستحقة للغير قال إن الديون غير المسددة للدول الأعضاء مشكلة قديمة العهد والحل الوحيد لها هو سداد الاشتراكات فوراً وبالكامل. وأحد جوانب المشكلة أن بعض البعثات ليس لديها موارد مالية نظراً إلى عدم تقدير اشتراكات، و لم تتمكن المنظمة من حرمان البلدان المساهمة بالقوات من الدفع لكي تدفع لبلدان أخرى. والجانب الثاني هو أن المنظمة في وضع يسمح لها بأن

تقيد دفعات لحساب بعض الدول الأعضاء ولكنها تنتظر تعليمات من تلك الدول فهي التي يمكن أن تحدد، مثلا، أن يقيد المبلغ على حساب اشتراك بعثة ما أو أن يدفع لقاء ما صرف.

٣٦ - وفيما يتعلق بالحسابات المستحقة من الغير، قال إنه بالنسبة للحالة الخاصة بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص فقد كتبت الأمانة العامة إلى الدول الأعضاء تستفسر عما إذا كانت تقترح دفع تبرعات أم تقيد اشتراكاتها مقابل المبالغ المستحقة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وتقترح، على أساس ردودها، إسقاطها مقابل ٦,٤ مليون دولار، الاشتراكات المستحقة من الغير. كما أن الأمانة العامة كتبت إلى عدة دول أعضاء تطلب شطب مطالباتها المستحقة عن مشاركة سابقة في البعثة، ولكنها رفضت ذلك. وستواصل الأمانة العامة جهودها لمعالجة مسألة الاشتراكات المستحقة والالتزامات غير المسجلة، ولكن أمامها خيارات قليلة للحل على الأجل البعيد.

٣٧ - وللتصدي للتأخيرات في تصفية الممتلكات قال إن جميع البعثات الميدانية لديها نظام إلكتروني جديد للجرد هو نظام غاليليو. وقد طبق نظام تقارير الجرد الفصلية للتعجيل بالعملية، وسيؤكد التقرير القادم لمجلس مراجعي الحسابات ما إذا كانت قد طرأت أو لم تطرأ تحسينات.

٣٨ - **السيد بارك** يون جون (جمهورية كوريا) قال إن تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام يقدم وسيلة مفيدة لمراقبة وتقييم إحدى أهم وظائف المنظمة، فينبغي أن تنفذ توصياته بالكامل.

٣٩ - وأضاف أن وفده إذ يحيط علما بالاستقرار النسبي في الموقف المالي لعمليات حفظ السلام فإنما يساوره قلق لأن بعض الاشتراكات المقدرة من الدول الأعضاء ظلت معلقة لبعض الوقت وبذلك أثرت على قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها المالية والحفاظ على مصداقيتها. ولأن الاشتراكات المعلقة خاصة ببعثات منتهية فقد زاد هذا من انعدام التيقن من استردادها، وعقَّد تمويل البعثات الراهنة. وقال إن وفده يتطلع في هذا السياق إلى التقرير الشامل من الأمين العام عن جدوى توحيد حسابات عمليات حفظ السلام المختلفة.

٤٠ - وتطرق إلى القضية الهامة المتعلقة بسلامة العمليات الجوية في بعثات حفظ السلام وإدارتها بصورة فعالة بالقياس إلى تكاليفها، فقال إن وفده ينتظر تقرير مكتب المراقبة الداخلية عن السلامة الجوية، وقد أحاط علماً بالنتائج التي توصل إليها المجلس عن رصيد غير متوقع في ميزانية العمليات الجوية، وهو ما ينبغي أن يعكس العمليات الفعلية بشكل أوثق.

٤١ - وذكر أن وفده يشعر بالقلق إزاء الطابع الممتد لعملية تصفية الممتلكات والتصرف فيها. فينبغي أن تعيد الأمانة العامة بحث سياستها لإدارة الموجودات مع التأكيد على استبدال الموجودات في الوقت المقرر، تلافيا لتراكم المعدات العتيقة وحلاً للتأخير في عملية شطبها والتصرف فيها.

٤٢ - وقال إن عدم وجود اتفاقات خطية للتحويلات من مخزونات الانتشار الاستراتيجي إلى البعثات والوكالات التي لا تعمل في مجال حفظ السلام، أمر يخل بالإدارة المستقرة لتلك المخزونات. ولذا ينبغي للأمانة أن تتخذ إجراءات للقضاء على العوامل التي تعوق حيازة وتجديد المخزونات، وأن تعتمد طريقة للتجديد تتفق وسياسات بعثات حفظ السلام وسائر كيانات الأمم المتحدة.

٤٣ - ويعرب وفده عن جزعه لوجود ثمان حالات من الغش والشروع في التزوير أُبلغ عنها مجلس مراجعي الحسابات، وهو يرجو البت في هذه الادعاءات جميعها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

٤٤ - **السيد أوزاوا** (اليابان) قال إن الإصلاحات في المنظمة بدأت تؤتي أكلها ويشهد على ذلك إحياء عمليات حفظ السلام. غير أن ما يثير السخرية أن استمرار إنشاء ونشر عمليات حفظ السلام بدا يلقي بظلاله على ذلك الإحياء. وأصبح من الصعب بشكل متزايد أن تتحمل الدول الأعضاء العبء المالي لحفظ السلام، وتزداد هذه الحالة سوءاً بالزيادة المقترحة في الميزانية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ولذا ينبغي أن تنظر الدول الأعضاء في ضرورة استمرار عمليات حفظ السلام في اشتراكها في التنمية وأنشطة حقوق الإنسان بينما هناك منظمات دولية أخرى مهيأة على نحو أفضل للقيام بهذه المهمة. وينبغي التفكير ملياً فيما إذا كانت الممارسة الحالية مفيدة حقا للمجتمع الدولي ككل.

٤٥ - وأضاف أن تحسين هذا الوضع يستدعي معالجة أربع قضايا. الأولى إنه عند إقرار إنشاء بعثة لحفظ السلام يتعين على مجلس الأمن أن يصوغ استراتيجية خروج مبينا علامات مرجعية ملموسة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الولايات. وينبغي استعراض التقدم دوريا وتقليص حجم العمليات بالتناسب مع التقدم المحرز. ويتعين أن تصفى البعثات أخيراً بمجرد انتهاء ولاياتها.

٤٦ - وثانيا، فبالنظر إلى احتمال إنشاء بعثات كبيرة الحجم في بوروندي والسودان ينبغي تجميع الدروس المستفادة من الانتشار السريع للعلميات في ليبريا وكوت ديفوار وهايتي، وتحليلها تحليلاً دقيقا وإظهارها في السياسات المقبلة. ولسوف يثير التسرع في تنقيح التدابير المالية الجديدة، مثل مخزونات الانتشار الاستراتيجي، والصندوق الاحتياطي لحفظ السلام، ومنح سلطة الالتزام قبل الولاية إلى الأمين العام، رغبة في استيعاب الاحتياجات على المدى القصير، آثاراً سلبية على النظام. ولمكتب المراقبة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات ووحدة الممارسات الفضلى لحفظ السلام، أدوارها الهامة في ذلك الصدد.

٤٧ - وثالثا، أن إصلاح الأمانة العامة، التي تؤدي دوراً أساسياً في إنشاء ونشر بعثات حفظ السلام، ينبغي السير به قدماً وبهمة. ولتحقيق ذلك، يصبح من المفيد جداً تقرير مكتب المراقبة الداخلية عن تقييم تأثير إعادة الهيكلة الأخيرة لإدارة عمليات حفظ السلام (A/58/746)، ولا سيما ملاحظته بضرورة تعزيز الصلة بين العلامات المرجعية للميزانية وعملية تقارير مجلس الأمن. وقال إن وفده يعرب عن قلقه لأن تشكيلة موظفي إدارة عمليات حفظ السلام لا تعكس التوزيع الجغرافي العادل، ووفده يزمع متابعة تلك القضية في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة في سياق مناقشاتها بشأن إدارة الموارد البشرية.

٤٨ - وأضاف أخيرا، أنه ينبغي النظر الجاد في ترشيد دفع نفقات حفظ السلام لتلافي الوضع الذي تصبح فيه ميزانيات حفظ السلام السريعة التنامي فوق طاقة الدول الأعضاء. وباعتبار اليابان بلداً مساهما بالقوات فهي على استعداد لمناقشة تلك القضية. ثم إنه ينبغي التحقق الدقيق من الأنشطة التي تستحق دفع ما ينفق فيها.

٤٩ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): تكلمت بالنيابة عن المجموعة الأفريقية فقالت إنه بالنظر إلى أهمية عمليات حفظ السلام باعتبارها آلية لصون السلم والأمن الدوليين فينبغي أن تكفل الجمعية العامة الإذن بموارد كافية للبعثات التي ينشئها مجلس الأمن، وأن تدار الأمانة العامة التي تعتمد الموارد بأقصى قدر من الكفاءة والاقتصاد.

٥٠ - وقد أحاطت المجموعة علما بالمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام عن الاستعراض الشامل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/58/705) بشأن عدد من القضايا المتشعبة بما فيها إدارة المشتريات والجرد. غير أنها أعربت عن أسفها لعدم تقديم تقارير محددة عن المسائل المتشعبة إلى اللجنة. وقالت إن المجموعة ستدرس الاحتياجات اللازمة

لكل بعثة من الموارد وكذلك حساب الدعم وقاعدة الأمم المتحدة للسوقيات، في ضوء المبررات المبينة في كل تقرير. ورحبت بالشكل المنقح لميزانيات حفظ السلام بعد اعتماد الميزنة القائمة على النتائج، ولكنها أعربت عن قلقها إزاء عجز نظام معلومات الإدارة المتكاملة عن التكيُّف مع متطلبات الميزنة القائمة على النتائج. وفي ذلك الصدد في ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية تستحق النظر فيها بعناية.

٥١ - وأضافت أن أداء الأمانة العامة في مجال التعيينات يظل مخيباً للآمال. فرغم تأكيداتها بأن نظام غالكسي يقلل زمن التعيينات والانتشار لا يزال متوسط الزمن الذي يستغرقه تعيين وتشغيل المرشحين الفائزين في عمليات حفظ السلام أعلى كثيراً من المستهدف وهو ١٢٠ يوماً. وتعرب المجموعة الأفريقية عن امتنانها لوجود المعلومات المستكملة عن هذا الوضع وتؤكد تأييدها لتعيين مرشحين ذوي مؤهلات مناسبة من الأقاليم التي توجد بها البعثات. كما أنها تنتظر سرعة تطبيق التفويض بسلطة التعيين على نطاق واسع.

٥٢ - واستطردت قائلة إن تعيين الموظفين المدنيين على درجات تقل عن الدرجات المأذون بها يثير التساؤلات حول الشفافية والمصداقية في عملية التعيين ويستدعي تفسيرات أخرى من الأمانة العامة.

٥٣ - وقد أحاطت المجموعة الأفريقية علماً بملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية على تحويل موظفي بعثات حفظ السلام بالجملة من السلسلة ٣٠٠ إلى السلسلة ١٠٠ من نظام الموظفين، وخاصة الرأي القائل إن هذا الإجراء يتضمن تغييرا في السياسة ينبغي أن تبلغ به الجمعية العامة.

٥٤ - وأحاطت المجموعة علماً بمحاولات تحسين ميزانيات العمليات الجوية بما في ذلك استحداث هيكل تكلفة جديد لعقود الطائرات. وبالنسبة لموضوع المشتريات فإن الفشل في إعلان مدونة أخلاقية لعملية الشراء مسألة تثير القلق لأن خطر احتمال تضارب المصالح خطر حقيقي. والمجموعة تتطلع إلى معرفة الترتيبات التي تتخذها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون الإدارية لتعزيز آليات الشراء الميدانية. وقد أحاطت علماً على النحو الواجب بملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية ومجلس مراجعي الحسابات بشأن موضوع إدارة الموجودات، وهي ترجو أن تتمكن الأمانة العامة من زيادة بحث الممارسات في ذلك المجال، وخاصة الحكمة من تحويل السيارات التي قطعت مسافات طويلة من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك إلى بعثات في أفريقيا.

٥٥ - وأوضحت أن الدول الأعضاء تتحمل مسؤولية مشتركة عن كفالة تزويد الأمم المتحدة بما يكفيها من الموارد البشرية والمادية والمالية لإنشاء عمليات حفظ السلام في الأُطر المتفق عليها للانتشار السريع. وينبغي للأمانة العامة أن تستكشف من جانبها إمكانية إقامة هياكل إدارية إقليمية من أجل تحقيق الإمكانات الكاملة لنظام دعم إقليمي.

٥٦ - وقالت أخيرا، إن المجموعة الأفريقية تؤيد الجهود المبذولة حاليا لتحسين آليات الرقابة الداخلية لموارد حفظ السلام وتوفير التدريب للموظفين والتعجيل بتجهيز المطالبات بسداد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات.

٥٧ - **السيد مازومدار** (الهند): رحب بالتحسينات التي طرأت على مضمون وهيكل تقارير اللجنة الاستشارية وطريقة عرضها. وقال إن إدماج التقارير الخاصة بالبندين ١١٨ و ١٣٤ من جدول الأعمال عمل مفيد من حيث أنه ربط العمل الذي أنجزه مجلس مراجعي الحسابات بالملاحظات والتوصيات ذات الصلة التي أبدتها اللجنة الاستشارية. وفيما يتعلق بالتقارير المقدمة من الأمانة العامة

فقد رحب بالتحسينات التي أدخلت على الميزنة القائمة على النتائج وارتفاع مستويات الامتثال لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات. غير أنه أعرب عن أسفه لعجز الأمانة العامة عن الامتثال لطلب الجمعية عدداً من التقارير عن القضايا المتشعبة المتعلقة بحفظ السلام.

٥٨ - فلئن كان مجموع الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ قد تناقص هامشياً عن السنة السابقة فالمرجح أن يُنشأ أو يوسع عدد من البعثات الجديدة في عام ٢٠٠٤. وقد روعيت في المتطلبات المقترحة لحساب الدعم للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ضرورة القدرة على استيعاب تلك البعثات والعمل على إيجاد القدرة على الانتشار السريع.

٥٩ - وانتقل إلى قضايا الموارد البشرية فطالب الأمانة العامة بأن تقدم مبررات كافية للوظائف التي ظلت شاغرة حتى ١ أيار/مايو ٢٠٠٤، بما في ذلك المعلومات عن كيفية تصريف مهام هذه الوظائف وهي شاغرة، وذلك حتى تستطيع اللجنة البت فيما إذا كانت المسألة ستستمر على هذا الحال. وأعرب عن قلقه لاستمرار ارتفاع معدلات الشواغر في عدة بعثات، وخاصة في أفريقيا. قال إن إجراء التعيينات في الوقت الملائم أمر ضروري، وما لم تطرأ تحسينات جذرية فقد تتضرر العمليات القادمة. فيجب أن تسعى إدارة عمليات حفظ السلام إلى التقيد بهدف ١٢٠ يوما الذي حدده مكتب إدارة الموارد البشرية لتعيين الموظفين المهنيين وتوزيعهم. ثم إن تعيين موظفين في بعثات كثيرة على درجات أدنى من المأذون بها يثير قضايا ما إذا كانت اللجنة توافق على الوظائف في المستوى المناسب، وما إذا كانت الوظائف المعنية يمكن تنفيذها على مستوى أدنى.

٦٠ - وأضاف أن التحويل المقترح لموظفين مهنيين ووطنيين من السلسلة ٣٠٠ إلى السلسلة ١٠٠ من نظام الموظفين هو أيضا أمر يثير القلق. فينبغي ألا تتخذ قرارات السياسة هذه دون تفويض محدد من الجمعية العامة. وينبغي لذلك أن يعلق تحويل الموظفين الذين يتمون أربع سنوات من الخدمة في عام ٢٠٠٤ إلى أن تتاح الفرصة للجمعية العامة للنظر في كل آثاره.

٦١ - ولئن كانت الجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام لتحسين تقاسم المعلومات عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة جهودا مشكورة فالواجب أن تتبع سياسات وإجراءات الأمم المتحدة بصورة موحَّدة في جميع البعثات. وقال إن الموظفين المرتبطين بعملية المشتريات في عدد من البعثات غير ملمين بالمبادئ التوجيهية في ذلك المجال وذلك مبعث على قلق شديد. كما أن وفده أصيب بخيبة أمل لأن التقرير الشامل عن المشتريات وإدارة العقود لم يقدم في الوقت المناسب للجزء الحالي من الدورة المستأنفة

٦٢ - وينبغي أن يناقش في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام طلب اللجنة الاستشارية بأن تنظر الأمانة العامة في جدوى تمديد الوقت بين تناوب الوحدات لما يزيد عن ستة أشهر، وذلك قبل تقديم أي توصيات. وقال إنه يتفق مع اللجنة الاستشارية على ألا تكون الاعتبارات المالية هي العامل المهيمن على القرارات المتعلقة بالمقار المعيشية للقوات أو تموينها.

٦٣ - ولقد اكتسبت حيازة مخزونات الانتشار الاستراتيجي وتجديدها أهمية إضافية نظراً إلى البعثات الجديدة المقترحة. وقال إنه يشارك اللجنة الاستشارية قلقها فيما يتعلق بتحويل السيارات غير المرغوبة من عدد من البعثات إلى قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات وتحويل السيارات التي قطعت أميالا كثيرة من أوروبا إلى أفريقيا. كما أنه يؤيد توصية مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية بأن تكفل إدارة عمليات حفظ السلام تنفيذ جميع البعثات برنامج لاستبدال الموجودات بطريقة فعالة بالقياس إلى

تكاليفها ومع الامتثال الصارم للمبادئ التوجيهية للعمر الافتراضي للموجودات.

٦٤ - وإذا كانت الأمانة العامة أحرزت تقدما طيبا في تخفيض الالتزامات غير المسددة عن القوات والمعدات المملوكة للوحدات فإن عدم سداد الاشتراكات المقدرة للبعثات الراهنة أسفر عن عدم السداد للوحدات الموجودة حاليا في الميدان. لذا ينبغي أن تواصل الإدارة بحثها عن سبل لتسوية المبالغ المستحقة للدول الأعضاء بعد أن دام عدم سدادها لفترات طويلة. وقال إن وفده يأسف لعجز الأمانة العامة عن إعداد التقرير عن توحيد الحسابات الذي طلبته الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين.

٦٥ - وأضاف أن وفده يود أن يسجل أيضا أسفه لأن الفريق العامل المعني بدفع تكاليف المعدات المملوكة للوحدات لم يتوصل إلى توافق آراء على عدد من القضايا الهامة بما فيها معدلات الدفع ومنهجية تنقيح تلك المعدلات بالنسبة لتكاليف القوات. فينبغي أن تناقش اللجنة تلك القضايا في أقرب فرصة ممكنة.

٦٦ - **السيد وانغ** زنسيا (الصين): قال إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أدت دورا هاما في احتواء الصراعات وفي استقرار الأوضاع بعد انتهاء الصراعات وفي تلافي الأزمات الإنسانية خلال العام المنصرم. ومما يستحق الذكر بصفة خاصة فعالية العمليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وتيمور ليشتي. غير أن تزايد الطلب على بعثات جديدة يلقى على الدول الأعضاء بأعباء مالية غير مسبوقة. ولذا فلا بد من اكتشاف سبل لموازنة الطلب المتزايد مع القدرات المحدودة للمنظمة، ومن ضمان استدامة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجب على الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية وأن تزود عمليات حفظ السلام بالموارد المالية والبشرية اللازمة. وعلاوة على هذا، فتعزيز قدرة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لحفظ السلام أسلوب فعال لتكملة النقص لدى الأمم المتحدة. ولما كانت معظم بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام الحالية تعمل في أفريقيا فينبغي أن تكون أعلى أولويات المنظمة هي تعزيز القدرة الإقليمية في تلك القارة. وفضلاً عن هذا، فلضمان استخدام الموارد المحدودة في أشد المجالات حاجة إليها ينبغي تقليص حجم عمليات حفظ السلام في المناطق التي استقرت بها الأوضاع، وتصفيتها في الوقت المناسب.

٦٧ - **السيد عباس** (باكستان): قال إن باكستان، باعتبارها أكبر مساهم بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ملتزمة بتحسين فعالية تلك العمليات من جميع نواحيها. فحفظ السلام مهمة مكلفة تتطلب الدقة في التخطيط والتنفيذ لتحقيق النتائج المرجوة.

٦٨ - وأضاف أن تقرير الأمين العام عن استعراض تمويل عمليات حفظ السلام (A/58/705) يقدم معلومات مفيدة عن الاتجاهات في إدارة الموارد المالية والبشرية في عمليات حفظ السلام. وهو يرحب بالتحسينات التي طرأت على ميزنة تلك العمليات، وبوجه خاص ذلك النهج الجديد القائم على النتائج والمؤشرات الممكنة القياس والصلات المعززة بين النواتج والإنجازات. إلا أن تلك التحسينات لا تؤتي نتائجها المثلى إلا عندما تستطيع البعثات استغلال مواردها المعتمدة، أتم وأكفأ استغلال وتحقق غاياتها المالية والإدارية في أنسب أوقاتها. وهو يرجو أن يفيد تطوير نظامي غاليليو وساتورن للإدارة في ذلك السياق. ونظراً إلى توقع إنشاء عمليات إضافية لحفظ السلام فإن جملة المستوى المقترح للموارد للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ يحتمل أن تزداد. ولذا ينبغي أن تحسّن الأمانة العامة كفاءة استخدام مواردها المالية والبشرية كي تلبي الاحتياجات في المستقبل دون المساس بجودة العمليات الميدانية.

٦٩ - وقال إنه يشعر بالقلق لارتفاع معدلات الشواغر في عدة بعثات ويرجو أن تبذل الأمانة العامة، عقب إنشاء بعثات جديدة، قصارى جهدها لتعيين موظفين مناسبين، يفضل أن يكونوا من البلدان الرئيسية المساهمة بالقوات، إذ تكون لديهم الخبرات الواسعة في مجال حفظ السلام. ولذا ينبغي تحسين نظام غالاكسي والتعجيل بعملية التعيينات. وينبغي ألا يسمح بأن يؤثر التخفيض الحالي في عدد الوظائف بسبب تقليص الحجم، في أداء البعثات الميدانية أو في الدعم المقدم إليها.

٧٠ - وأضاف أن تكلفة تجهيز وتدريب واستمرار قوات حفظ السلام في الميدان تتزايد بسرعة ويفاقم نظام الدفع الحالي المشاكل التي تواجه البلدان المساهمة بالقوات وبالمعدات. ثم إنه كان لعجز الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات عن التوصل إلى توافق في الآراء في اجتماعه الأخير، إلى جانب التأخير في دفع الاشتراكات المقدرة على بعض الدول الأعضاء، آثار سلبية على الأداء الكلي لعمليات حفظ السلام.

٧١ - واستطرد قائلا إن أغلى عناصر التكلفة التشغيلية لعمليات حفظ السلام هو النقل الجوي الذي يمثل ١٢,٨ في المائة من مجموع الميزانية. وإنه إذ يرحب بالجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام لتحسين كفاءة ذلك العنصر فإن هناك عناصر هامة كتأخر زمن الانتشار السريع والسلامة الجوية لا يجوز المساس بها.

٧٢ - وقال أخيرا، إنه لما كان التدريب الفعال قبل الانتشار وفي الميدان لموظفي حفظ السلام الرئيسيين ضروريا لنجاح العمليات فإن ما يشغله هو تراجع المخصصات للتدريب في الميزانية.

٧٣ - **السيد ويتمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن ما يشجعه هو استمرار تطوير شكل الميزنة القائمة على النتائج، الأمر الذي يسّر فهم النتائج والمؤشرات المرغوبة في الإنجاز، إلا أنه يوافق على توصية اللجنة الاستشارية باستخدام أهداف أكثر وضوحاً لكل بعثة بعينها، في وثائق الميزانية. فهو يرجو معرفة ما إذا كانت تقارير الأداء ستشير في المستقبل إلى الأهداف التي لم تتحقق، وأعرب عن تأييده لاستمرار استبعاد المعلومات المكررة أو الأقل أهمية، من تقارير الميزانية بعد أن كان التركيز عليها أوضح وكانت أكثر شفافية باعتبارها نتيجة. فينبغي للوفود ألا تطلب معلومات توضيحية إلا إن لم تتضمن الوثيقة المعنية تفاصيل كافية.

٧٤ - وردد الثناء على جودة ونطاق عمل الوحدة المعنية بأفضل ممارسات حفظ السلام. وقال إنه ينبغي مع كثرة الدروس المستفادة ونشرها أن تؤدي زيادة الكفاءة إلى وفورات. فقد أظهرت الوحدة بُعد نظر محمود في تحديدها للقضايا الجديدة المحتملة، ومنها مثلا الاتجار بالأشخاص، التي يمكن أن يُواجهها حفظة السلام. وهو ينتظر مزيدا من التطورات في إطار الاتجار بالبشر، على نحو ما ورد في مشروع ورقة السياسات المقدم من الوحدة عن هذا الموضوع.

٧٥ - وبالنظر إلى احتمال تقليص حجم بعض البعثات فينبغي بذل الجهود للاحتفاظ بالموظفين المؤهلين وإعادة توزيعهم على بعثات أخرى حفاظاً على خبرتهم لصالح المنظمة.

٧٦ - وفيما يتعلق باعتزام تحويل وظائف من السلسلة ٣٠٠ إلى السلسلة ١٠٠ من نظام الموظفين قال إنه يرحب بقرار الأمين العام تعليق الممارسة إلى أن تبحث الجمعية العامة المسألة بمزيد من التفصيل. وبالنسبة للموظفين الذين يصلون إلى حد السنوات الأربع للوظيفة بموجب السلسلة ٣٠٠ من قانون الموظفين قبل البت في هذه المسألة فإن وفده

راغب في النظر في تدابير لضمان ألا يبقوا محرومين انتظاراً للقرار. وعن ملاحظة اللجنة الاستشارية بأن الزيادة أكثر مما يتوقع في تعيين موظفين على درجات أدنى لوظائف من مستوى أعلى، قال إن الأمانة العامة ينبغي أن تبحث في ضرورة الترقية إلى وظائف أعلى إذا كان الموظف الأدنى درجة يؤدي مهام الوظيفة الأعلى بصورة مرضية.

٧٧ - وبالنسبة لقضية مخزونات الانتشار الاستراتيجي قال إنه يرجو أن تزال الصعوبات التي اعترضت التجديد، بمساعدة من الفريق التوجيهي. وإن وفده على استعداد للنظر في اقتراحات أخرى لإنشاء مراكز سوقية إقليمية.

٧٨ - وأضاف أن الدول الأعضاء يجب أن تدرك أن لكل دولار حسابه في ميزانية أي عملية لحفظ السلام قد تمتد إلى آفاق غير مسبوقة. ولابد من الحفاظ على الانضباط المالي بغض النظر عن عدد البعثات الجديدة التي تبدأ عملها في العام المقبل. وأوضح أن الولايات المتحدة تسلم بالصعوبات الناجمة عن تأخر أو عدم اكتمال سداد الاشتراكات المقدرة، وقد اتخذت خطوات لسداد ما عليها بأقل تأخير ممكن بالقياس إلى الفترات الأخرى.

٧٩ - **السيد توتونشيان** (جمهورية إيران الإسلامية): أعرب عن قلقه إزاء تأخر إصدار الوثائق بما حد من الوقت المتاح لإجراء دراسة معمقة للتقارير. ونظراً إلى الزيادة في مستوى الموارد اللازمة لأنشطة حفظ السلام فمن المعقول أن يخصص مزيد من الوقت للنظر في ميزانيات حفظ السلام. ومن المهم أيضا لدى تحديد المخصصات أن يحافظ على التوازن بين أنشطة حفظ السلام والأنشطة الأخرى ذات الولاية. ولتحقيق ذلك ينبغي أن ينظر في تمويل الجوانب الأخرى من عمل المنظمة بطريقة منسقة.

٨٠ - وقال إن حفظ السلام مهمة حاسمة. وعلى هذا فالترتيبات السليمة للإدارة والميزانية ضرورية لضمان تجهيز كل بعثة تجهيزاً كاملاً للنهوض بولايتها. وعلى الدول الأعضاء أن تعزز آليات المراقبة لديها وأن تفي بالتزاماتها في مجال دعم عمليات حفظ السلام كي تساعد الأمانة العامة على تنفيذ أعمالها بكفاءة وفعالية. وأضاف أن إمكانية توحيد حسابات عمليات حفظ السلام المختلفة تتطلب دراسة دقيقة. وشدد في هذا السياق على أن الجهود المبذولة لتحسين إدارة الموارد المالية لعمليات حفظ السلام لن تجدي إلا إذا صاحبتها مبادرات مماثلة في مجال إدارة الموارد البشرية.

٨١ - واستطرد قائلا إن مجموع احتياجات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ يصل إلى ٢,٧ مليار دولار. إلا أن هذا الرقم لا يشمل احتياجات العمليات الجديدة التي يمكن أن ترفع مستوى ميزانية حفظ السلام إلى أكثر من ٤ مليارات من الدولارات. وحث الأمانة العامة على أن تقدم للجنة في الجزء الحالي من الدورة الثامنة والخمسين المستأنفة معلومات مستكملة عن تقديرات الميزانية لتلك البعثات. فوفده يتفق مع اللجنة الاستشارية على أن اقتراح تحويل موظفي بعثات حفظ السلام من السلسلة ٣٠٠ من نظام الموظفين إلى السلسلة ١٠٠ ينبغي أن يقدم إلى الجمعية العامة. وهو يتفق أيضا مع توصية الأمين العام بالحفاظ على مستوى الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام في حدود ١٥٠ مليون دولار. غير أنه يرى الحفاظ على الرصيد الزائد عن ذلك المبلغ من أجل ضمان تغطية احتياجات تشغيل البعثات الجديدة.

٨٢ - **السيد بارك** يون جون (جمهورية كوريا): قال إن من المهم في ضوء تضخم تكاليف أنشطة حفظ السلام أن تكون داخل كل بعثة خطة خروج. ومن الضروري أيضاً تعزيز كفاءة وفعالية عمليات حفظ السلام عن طريق إدخال تحسينات مستمرة على التخطيط والتنظيم والإدارة. وأضاف أنه يرجو أن تسهم مناقشات اللجنة في الوصول إلى ذلك الهدف. وأشار إلى قيمة التعاون بين الدول الأعضاء وشدد

على ضرورة إجراء مشاورات بين مجلس الأمن والمساهمين الماليين الرئيسيين بشأن القرارات التي تتعلق بإنشاء بعثات جديدة أو التوسع في البعثات القائمة.

٨٣ - وذكر أن وفده يتفق مع اللجنة الاستشارية في أن تحويل موظفي بعثات حفظ السلام من السلسلة ٣٠٠ من نظام الموظفين إلى السلسة ١٠٠ ينبغي إرجاؤه انتظاراً لنظر الجمعية العامة في المسألة. وقال إنه مترعج لأن الأمانة العامة سعت إلى تجاوز الجمعية وإنه يرجو أن تتحلى بمزيد من الشفافية في المستقبل وخاصة عندما يتعلق الأمر بإدارة الموارد البشرية. وقال إن وفده يود تأكيد إيمانه الراسخ بضرورة التوزيع الجغرافي العادل في تشكيل موظفي إدارة عمليات حفظ السلام.

٨٤ - وإذا كانت تكاليف التدريب تشكل جزءاً كبيراً من مجموع التكاليف التشغيلية لعمليات حفظ السلام فإن أثر التدريب يظل صعب القياس. ولذا فوفده يؤيد توصية اللجنة الاستشارية ومجلس مراجعي الحسابات بأن يستخدم نظام تقييم أداء الموظفين على وجه سليم في تحديد احتياجات التدريب وتقييم إنجازات الموظفين كل على حدة. وهو يتفق مع اللجنة الاستشارية أيضا في أنه مع تزايد أعداد الموظفين الذين تم تدريبهم ينبغي أن تقل الاحتياجات إلى التدريب وخاصة في البعثات التي لم تعد تكبر أو التي هي بسبيلها إلى تقليص حجمها.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (تابع) (A/58/632 وA/58/720 وA/58/759 وAdd.11)

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (تابع) (A/58/631 وA/58/644 وCorr.1 وA/58/759/Add.4)

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (تابع) (A/58/684 وA/58/701 وA/58/759/Add.10)

البند ١٤١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا (تابع) (A/58/633 وA/58/658 وA/58/759/Add.8)

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (تابع) (A/58/639 وA/58/640 وA/58/759/Add.1)

البند ١٤٣ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) (تابع)

(أ) **بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت** (تابع) (A/58/630 وA/58/759/Add.12)

البند ١٤٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (تابع) (A/58/634 وA/58/638 وA/58/592 وA/58/759/Add.5)

البند ١٤٥ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط (تابع)

(أ) **قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك** (تابع) (A/58/641 وA/58/642 وA/58/759/Add.7)

(ب) **قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان** (تابع) (A/58/637 وA/58/659 وA/58/759/Add.6)

البند ١٤٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (تابع) (A/58/660 وA/58/661 وA/58/759/Add.3)

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (تابع) (A/58/642 وA/58/642/Corr.1 وA/58/657 وA/58/759/Add.2)

٨٥ - **السيد أوبامي** (غابون): تكلم نيابة عن المجموعة الأفريقية بشأن تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فشدد على الأهمية التي توليها المجموعة الأفريقية لدور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن في القارة الأفريقية عموماً وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية بوجه خاص. ففي ضوء ضخامة وتعقّد المهمة المكلفة بها البعثة تضطلع الجمعية العامة بالمسؤولية عن تزويدها بموارد كافية.

٨٦ - وقد أحاطت المجموعة علماً بتقرير الأداء عن ميزانية البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (A/58/684) وكذلك بالمؤشرات الفعلية للإنجاز الواردة في الجدول ٢ من تقرير الأمين العام ذي الصلة (A/58/705). والمجموعة تسلم بأن أداء البعثة تأثر بعوامل من قبيل تأخير نشر القوات وبطء عملية نزع السلاح وبرامج التسريح والإعادة للوطن وإعادة التوطين والإدماج، ونشوب الأعمال العدائية في شتى أرجاء البلد مما نجم عنه تنقيح ولاية البعثة وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٤٩٣ (٢٠٠٣). بيد أنه أمكن التغلب على بعض الصعوبات التي أسفرت عن انخفاض الإنفاق في الفترات المالية السابقة وأصبح الفريق مستعداً للنظر في تقدير أي أموال إضافية قد تكون مطلوبة للجزء الباقي من الفترة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

٨٧ - وبالنسبة للفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ فإن الزيادة المقترحة وقدرها ٧٧,٣ مليون دولار تعزى في معظمها إلى الانتشار الكامل للموظفين العسكريين والمدنيين، والموظفين المدنيين الدوليين والوطنيين، والطائرات. وجاء استمرار المعدلات العالية للشواغر بالنسبة للموظفين الدوليين مصدر قلق كما عطل فعالية البعثة وقدرتها على الإسهام في عملية السلام بل ومصداقية الأمم المتحدة. فلا بد من بذل أقصى الجهود لشغل الوظائف الشاغرة ومن أن تستخدم البعثة ذاتها سلطتها المتزايدة لأغراض التعيينات من أجل التصدي لذلك الوضع.

٨٨ - وقال إن المجموعة الأفريقية ترحب بالتقدم الذي أحرزته البعثة في وفائها بولايتها. فقد أسهمت في إنجاز تسوية سياسية وتحسين أحوال السكان وحماية الأطفال والفئات المستضعفة الأخرى، وتعزيز مشاركة المرأة في المجتمع، وزيادة احترام حقوق الإنسان، والتقدم نحو نزع السلاح طوعيا ونحو التسريح والعودة إلى الوطن وإعادة التوطين والإدماج. وستكون الوظائف الإضافية التي طلبها الأمين العام ضرورية للمساعدة في تنظيم الاستفتاء الدستوري والانتخابات الوطنية. ومن المحتم أن تدعم المنظمة الاستعدادات للانتخابات بأن تزود البعثة بما يلزمها من موارد بشرية ومالية. كذلك أحاطت المجموعة الأفريقية علما بمؤشرات الإنجاز للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

٨٩ - وأضاف أن المجموعة تؤيد معظم الآراء التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية في تقريرها (A/58/759/Add.10) وسوف تتابعها خلال المشاورات غير الرسمية. ويهمها جداً مناقشة الجهود المبذولة لتحسين ميزانية العمليات الجوية بحيث تعكس العمليات الفعلية على نحو أفضل. وتستحق بعض القضايا الهامة التي أبرزتها اللجنة الاستشارية، كالتي تتعلق بالتموين ونقص تدريب الموظفين المسؤولين عن المشتريات، مزيداً من التمحيص. أما أحوال الموظفين في الميدان فتحتاج إلى تحسين سريع. والمجموعة تنتظر تلقي مزيد من المعلومات عن الإجراءات التشغيلية القياسية للانتشار السريع وعن الدروس المستفادة من الدورة الأولى لقائمة الانتشار السريع.

٩٠ - **السيدة لاليتش-سمايفيتش** (صربيا والجبل الأسود):قالت إن الغرض من الحضور الدولي في كوسوفو هو الحفاظ على القانون والنظام وتعزيز حقوق الإنسان وضمان العودة الآمنة ودون إعاقة لجميع اللاجئين والمشردين. وهي تأسف لاندلاع العنف والتخويف والتطهير العرقي بشكل منسق من جانب المتطرفين الألبان في كوسوفو وميتوهيا في الفترة من ١٧ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ مما بيّن أن بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو فشلتا في الوفاء بتلك الالتزامات.

٩١ - وبما أن البعثة تواصل الاضطلاع بنصيب رئيسي من المسؤوليات عن الإدارة في كوسوفو فالتخفيضات المتوقعة في الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ ينبغي أن يعاد النظر فيها في ضوء تلك الأحداث المأساوية الأخيرة. وينبغي ألا تؤثر أي تخفيضات في الموارد المخصصة للأمن ولحماية حقوق الأقليات بما فيها حرية الحركة وحرية العودة، التي ينبغي في الواقع أن تزاد. ثم أن الزيادة المقترحة بنسبة ٨٠ في المائة في عدد حالات القتل والاعتداء الجسيمة التي ترتكب ضد الأقليات والتي تكون المحاكمة عليها أمام قضاة وأعضاء نيابة محليين لا دوليين، فهي غير مقبولة وخاصة بعد الأحداث الأخيرة.

٩٢ - وأضافت أن ثقة المجتمع الصربي في الإدارة المؤقتة تقوضت بشكل خطير وينبغي أن يكون نقل المسؤوليات الذي كان له تأثير مباشر على الأمن وحقوق الأقليات في إحدى المقاطعات، متناسباً مع قدرة السلطات المحلية وإحساسها بالمسؤولية ومع النتائج التي توصلت إليها تلك السلطات.

٩٣ - وأخيرا فإن تقرير الأمين العام عن ميزانية البعثة (A/58/638) تضمن إشارات غير صحيحة تطعن في سيادة صربيا والجبل الأسود في كوسوفو وميتوهيا. ثم إن حذف أي إشارة إلى صربيا والجبل الأسود بعد كلمة ''كوسوفو'' في الفقرة ٦ من التقرير عن تحقيق مكتب المراقبة الداخلية في التزوير في تحويل أحد كبار أعضاء البعثة لأموال (a/58/592) ثم إن يفسر بأنه حكم مسبق على مستقبل الوضع في تلك المنطقة من بلدها. وقال إن وفدها يرى نفسه مضطراً إلى أن يطالب بإصدار تصويب لتلك الوثائق وأن يطلب إلى الأمانة العامة ضمان عدم تكرار هذه الأخطاء في المراجع.

٩٤ - **السيدة يودو** (نيجريا): تكلمت نيابة عن المجموعة الأفريقية فأعربت عن تقديرها للعمل الذي أنجزته بعثة الأمم المتحدة في سيراليون التي كانت بسبيلها إلى التصفية وبذا تكون في المرحلة الحاسمة وهي حماية إنجازاتها. ولذا لا بد أن تلزم المنظمة جانب الحذر الشديد في تنفيذ استراتيجيتها للخروج بحيث لا تضيع الموارد البشرية والمالية التي أُنفقت على البعثة أدراج الرياح. وتساءلت عن كيفية تأثير تخفيض القوة العسكرية للبعثة، خاصة الوحدات التي تشكلت، على الخدمات الأساسية التي أدتها البعثة بما في ذلك صون الأمن في البلد بأسره. وأشارت إلى أن الأمين العام قد أبرز ضرورة إجراء تقييم شامل للمعالم البارزة والتقدم المحرز في مجال توطيد السلام والاستقرار في سيراليون بهدف تحديد مدى الحاجة إلى إجراء تعديلات في المستقبل على خطة الانسحاب. وقد أعربت المجموعة الأفريقية من جانبها عن قلقها إزاء تسارع عملية التقليص وطلبت إيلاء اهتمام حذر لآثار بطء وسرعة عملية التقليص.

٩٥ - وبدخول البعثة مرحلتها النهائية تظل الشواغل المتعلقة بالتحديات الأمنية التي تواجهها سيراليون والمنطقة الفرعية في أعقاب إنهاء البعثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وبطء عملية إعادة التعمير واستمرار الأداء الاقتصادي السيئ وتزايد المشاق التي يكابدها السكان في غيبة أي تنمية دائمة ووجود خطط سياسية معينة قد تسبب صعوبات أمام عملية السلام. وقد أسهمت تلك الشواغل في

إصدار مجلس الأمن قرار بتمديد ولاية البعثة لستة أشهر أخرى. وذلك تطور يلقى الترحيب وتستفيد منه بعثات أخرى في المنطقة. وقالت إن المجموعة الأفريقية تطالب دائما بإيجاد آلية فاعلة لتشجيع أفضل الممارسات، وهي ترجو أن تثمر الجهود المتواصلة لتنسيق أنشطة البعثات في المنطقة الفرعية، تمكين بعثات أخرى من الاستفادة من دروس هذه البعثة التي ستحظى بكل الدعم اللازم لها لإكمال ولايتها والحفاظ على وضعها كبعثة مثالية.

٩٦ - ولم تعكس الموارد المالية المبينة في وثيقة ميزانية البعثة (A/58/661) تمديد ولاية البعثة، والمجموعة الأفريقية تبدي استعدادها للنظر في أي تقديرات منقحة يمكن أن تعرض خلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

وأشارت إلى أن اللجنة الاستشارية لن تتابع توصيتها بتخفيض ٣ في المائة من التقدير للعنصر العسكري في البعثة، وذكّرت بقرار مجلس الأمن ١٥٣٧ (٢٠٠٤) الذي طلب من البعثة العمل بالاتصال الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وخاصة في مجال منع حركة الأسلحة والمقاتلين عبر الحدود، وفي مجال تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح والإدماج. غير أنه ينبغي ألا تؤثر هذه الجهود سلباً على أداء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وبالإمكان الحفاظ بصورة أفضل على المكاسب التي تحققت لو بذلت جهود تعتمد على الاقتصادات الإقليمية التي تديم السلام والاستقرار اللذين تحققا بمشقة بالغة.

٩٧ - وأوضحت أن المجموعة ترحب بالتحسن الذي طرأ على عرض ميزانية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والإجراء الذي اتخذ لتنفيذ طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية ومكتب المراقبة الداخلية. وترحب كذلك باستمرار جهود البعثة في سبيل تبسيط وتحسين ممارساتها لمراقبة الجرد وإدارتها للموجودات الجوية بكفاءة.

٩٨ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): قالت إن وفدها يؤيد بياني ممثلي غابون ونيجيريا بشأن البندين ١٣٨ و ١٤٦، على التوالي. غير أنه يود إثارة بعض النقاط الإضافية فيما يتعلق بتمويل عمليات حفظ السلام الأربع في أفريقيا التي هي قيد النظر.

٩٩ - فوفدها يولي أهمية كبيرة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي أسهمت بقدر مهم في صون السلم والأمن الدوليين. وسوف تواصل جنوب أفريقيا دفع اشتراكاتها في حفظ السلام بالكامل وفي أوقاتها ودون شروط وتواصل دعمها لعمليات حفظ السلام، إلى أقصى حد ممكن، وذلك بتقديمها القوات والمعدات حين تطلب ذلك الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا. وأضافت أن تنفيذ توصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عزز كثيراً قدرة المقر على تخطيط وإدارة عمليات حفظ السلام. ومن الأمور الحيوية ضمان أن تظل التغييرات في المقر تترجم إلى كفاءة وفعالية في الميدان.

١٠٠ - وأوضحت أن وفدها يؤيد تماماً طلبات الموارد المقدمة من الأمين العام لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أحاط علما بملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية، ذات الصلة، ويُبدي استعداده لمواصلة النظر فيها في مشاورات غير رسمية. وهو يثق أن الأمانة العامة ستزود الوفود في ذلك الوقت بتفسيرات مفصلة للأثر المحتمل لأي تخفيضات مقترحة، على قدرة البعثات الأربع على الوفاء كل بولايتها.

١٠١ -وقالت إن توفير الموظفين المقترح لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يعكس الولاية الموسعة للبعثة وتعقّد أنشطتها. وقد أحاط وفدها بتوصية اللجنة الاستشارية (A/58/759/Add.10، الفقرتان ٣٣ و٣٤) بألا يعتمد سوى ١٧ وظيفة من أصل ٣٤ وظيفة جديدة مطلوبة لمكتب الإعلام. وهو يود الإشارة في هذا الصدد إلى أن الأمم المتحدة تعزز الحملات الإعلامية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية تعظيم الدعم لأنشطة البعثة وللعملية الانتقالية خلال إجراء الانتخابات. كما أن البعثة استخدمت الإعلام في عدة مناسبات لإزالة التوترات بتزويدها السكان بالحقائق العاجلة والموثوقة، إلى جانب إذكاء الوعي ببرامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن والتوطين والإدماج. ولذا فمن المهم ضمان تزويد البعثة بالموارد البشرية الكافية لتنفيذ أنشطتها الإعلامية.

١٠٢ -**السيد الجي** (الجمهورية العربية السورية): أشار إلى أن وفده يؤيد دائماً جهود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الوقت الذي تواصل إسرائيل فيه تحدي القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تطالبها بالانسحاب إلى حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧ وبتحمل نفقات القوة. ولذا فهو يعرب عن أسفه لإجراءين اتخذتهما إسرائيل مؤخراً، قتل في أحدهما ضابط شرطة سوري واختطف آخر لعدة ساعات واستهدف هجوم جوي مبنى سكنيا في قرية سورية. وأعرب عن أسفه لأن تقرير الأداء عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لم يذكر سوى واحد من الانتهاكات الخطيرة و لم يتطرق إلى أن إسرائيل هي الطرف المسؤول.

١٠٣ -وأضاف أن وفده يرحب بعملية الميزنة القائمة على النتائج للبعثة، ويؤيد إنشاء وظيفة جديدة من الفئة ف-٣ لمسؤول أمن، وإعادة تصنيف وظيفة رئيس إداري إلى المستوى مد-١، وتنسيق ٣ وظائف خدمات عامة وانتظام ١٤ وظيفة عمال عرضيين. وفيما يتعلق بهذه الفئة الأخيرة، من المهم أن توصف هذه الوظائف بأنها محلية، لا وظائف وطنية.

١٠٤ -وقال إنه لا يوافق على أن تبحث إدارة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عن ترتيبات مناسبة للاستعانة بجهات خارجية حيث لا ينبغي أن يتم ذلك إلا في الظروف الاستثنائية. كما أنه لا يوافق على اقتراح تجميع الموظفين في مواقع ممركزة إذ قد رُفض هذا من الجمعية العامة من قبل، وشدد على أهمية إجراء حوار شفاف بين الموظفين المحليين والإدارة تلافيا لوجود صعوبات في المستقبل.

١٠٥ -وأعاد تأكيد تقدير وفده لعمل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وموظفيها وامتدح تعاونهم المثالي مع السلطات السورية. كما رحب بالتنسيق الممتاز بين وفده وموظفي المقر والبلدان المساهمة بالقوات.

١٠٦ -**السيد سيرمونيتا** (إسرائيل): تكلم ممارسة لحق الرد فأعرب عن أسفه لأن ممثل الجمهورية العربية السورية رأى أن من المناسب أن يسيس نظر اللجنة في بند جدول الأعمال. فقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة أبرزت مسؤولية الطرفين عن ضمان تسوية نزاعهما، وكانت إجراءات إسرائيل تدابير دفاعية رداً على أعمال إرهابية مصدرها الأراضي السورية. أما الذين موّلوا أو دعّموا أو شجّعوا الإرهاب فهم في الواقع المسؤولون عن أي تصعيد في الأوضاع.

١٠٧ -**السيد الجي** (الجمهورية العربية السورية): تكلم ممارسة لحق الرد فقال إنه لم يحاول تسييس المناقشة ولكنه ألمح فقط إلى وثائق ذات صلة تتعلق بأداء قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وهي التي تضمنت إشارة إلى القتل غير المبرر لشرطي سوري وخطف شرطي آخر، والواقعتان وثقهما ممثلو الأمم المتحدة. كما أن إسرائيل نفّذت هجوماً

على مبنى مدني في حين امتنعت حكومته دائما عن أي انتهاك. وإسرائيل تحاول استخدام أكاذيب لتبرير أعمالها. وأشار إلى أن وجود ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني على الأراضي السورية إنما جاء نتيجة جهود إسرائيل لاستخدام الإرهاب لطردهم وقمعهم، وبذا تجعل الحوار مستحيلا. والمجتمع الدولي يدرك الحقيقة تماما وقد أدانت البيانات التي أُدلي بها في مجلس الأمن ذاته أعمال إسرائيل.

١٠٨ - **السيد سيرمونيتا** (إسرائيل): تكلم ممارسة لحق الرد فقال إن ما سمي مبنى سكنيا أشير إليه قصد به في الواقع أن يكون مصنعا للأسلحة ومخزنا لها، وإن الإرهابيين اعترفوا بأنهم دُربوا في ذلك المكان ومرافق غيره في الجمهورية العربية السورية بقصد ارتكاب أعمال وحشية. والجمهورية العربية السورية تقف في الجانب الخطأ في الحرب على الإرهاب؛ وأبدى تساؤله عن السبب في عدم السماح لوسائل الإعلام بالدخول إلى الهدف الذي سمي مدنيا. وقال إنه يسلم بأن ممثل الجمهورية العربية السورية يتصرف ببساطة بموجب تعليمات ووفق معلومات مقدمة من عاصمة بلده، لكن الحقيقة واضحة لكل ذي عينين وهي تشهد بنفسها على صدق وشرعية الاتهامات المتكررة من الجمهورية العربية السورية.

١٠٩ - **السيد الجي** (الجمهورية العربية السورية): تكلم ممارسة لحق الرد فقال إن لإسرائيل تاريخاً طويلاً في تشويه الحقيقة، وأشار إلى أنها كانت دائما المسؤولة عن أعمال إرهابية شملت اغتيال الكونت برنادوت والمذابح في مخيمات اللاجئين في صبرا وشاتيلا والوفيات بين موظفي وكالة الأمم المتحدة (أونروا)، وحوادث أخرى. وهي التي تقمع من يعارضون سياساتها بمن في ذلك الناشطين من أجل السلام. كما أن سوريا عانت من الإرهاب ووقفت في الجانب الصحيح مع الحرب على الإرهاب وأدت دوراً هاماً في مكافحة الإرهاب في السنوات الأخيرة. وأضاف أنه يعتقد اعتقاداً جازماً أن إسرائيل تقف في الجانب الخطأ في تلك الحرب وأضاف أن للاجئين الفلسطينيين الحق في حرية الكلام وهم أنفسهم الذين أغلقوا مكاتب إعلامية معينة تلافياً لأي استفزاز لتصعيد الوضع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.